S230613

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

بيـــان

منظمة بيتنا والشبكة السورية لحقوق الإنسان والخوذ البيضاء تنظم فعالية على هامش مؤتمر بروكسل السابع بعنوان

"نحن نعرف من استخدم الأسلحة الكيميائية في سوريا، ما هي الخطوة التالية؟"

الخميس 15 حزيران 2023

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّســت نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضيــة الساميــة لحقــوق الإنســان مصــدراً أساسيــاً في جميـع تحليلاتها التي أصدرتهــا عن حصيلة الضحايا في سوريا.

لاهاي- الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

الثلاثاء 13/ حزيران/ 2023: نظَّمت بيتنا والشبكة السورية لحقوق الإنسان والدفاع المدني السوري "الخوذ البيضاء" فعالية فيزيائية بعنوان "نحن نعرف من استخدم الأسلحة الكيميائية في سوريا، ما هي الخطوة التالية؟" على هامش مؤتمر بروكسل السابع عقدت في مدينة بروكسل في بلجيكا وتم بثها على محركات الشبكة السورية لحقوق الإنسان على منصات التواصل الاجتماعي، شارك في الفعالية السفير ستيفن راب، متحف الهولوكوست في أمريكا والسفير المتجوّل السابق للولايات المتحدة الأمريكية من أجل العدالة الجنائية العالمية، السفير ميكا-ماركوس لينونين، ممثّل الاتحاد الأوروبي في منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية، السفيرة فاتو بنسودة، مدعية عامة سابقة في المحكمة الجنائية الدولية،السيد رائد الصالح، مدير الدفاع المدني السوري "الخوذ البيضاء"، والسيدة لبنى قنواتي، عضو رابطة ضحايا الأسلحة الكيميائية، والأستاذ فضل عبد الغني، المدير التنفيذي للشبكة السورية لحقوق الإنسان، وأدارت الجلسة السيدة لوتي ليخت، عضو مجلس إدارة (Board Chair) المركز الأوروبي لحقوق الإنسان والحقوق الدستورية (ECCHR)، وتناولت الفعالية جهود معالجة الإفلات من العقاب المستمر على الرغم من إثبات استخدام الأسلحة الكيميائية المتكرر والانتقادات الدولية الواسعة وجهود التوثيق وتجميع آلاف القطع من الأدلة، وتقييم الخيارات المتاحة لسد هذه الفجوة.

افتتح الفعالية السيد أسعد العشي، المدير التنفيذي لمنظمة بيتنا، وتحدث عن اختيار موضوع الفعالية مشيراً إلى استمرار الإفلات من العقاب بعد صدور التقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد المسؤولية. ونقل الكلمة بعد ذلك لمديرة الجلسة السيدة لوتي ليخت، عضو مجلس إدارة في المركز الأوروبي لحقوق الإنسان والحقوق الدستورية (ECCHR).

وعلقت السيدة ليخت على استمرار معاناة السوريين على مدى أكثر من عقد من الزمن وتعرضهم لجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وأشارت إلى مرور قرابة عشر سنوات على هجوم الغوطتين الكيميائي الذي صدم العالم وعلت أصوات المطالبة بالمحاسبة، وانضمت إثر ذلك حكومة النظام السوري إلى اتفاق حظر الأسلحة الكيميائية وتم فرض تدمير ترسانتها من الأسلحة الكيميائية، ولكن ما تبع ذلك كان المزيد من الكذب والمماطلة واستخدام متكرر للأسلحة الكيميائية واستمرار غياب المحاسبة.

وبعد ذلك أشار الأستاذ عبد الغني في مداخلته إلى أن هذه الفعالية أصبحت بمثابة إرث متراكم يجب البناء عليه، وأضاف أن اختيار موضوع الفعالية أن يكون عن الأسلحة الكيميائية كان بسبب صدور تقرير فريق التحقيق وتحديد المسؤولية الثالث الصادر مؤخراً والذي أثبت مسؤولية النظام السوري عن الهجوم الكيميائي على مدينة دوما في 7/ نيسان/ 2018، بتنسيق مع روسيا.

كما كان الفريق قد أصدر قبله تقريرين، أثبت فيهما أيضاً مسؤولية النظام السوري عن أربع هجمات كيميائية، ثلاثة في التقرير الأول الصادر في نيسان/ 2020، فيما حدد التقرير الثاني الصادر في 12/ نيسان/ 2021 مسؤولية النظام السوري عن هجوم سراقب في 4/ شباط/ 2018، وأبرز ما تميَّز به هذا التقرير هو تحديد مسؤولية قوات النمر عن قيادة الهجوم الكيميائي. وذلك لأنَّ قوات النمر مدعومة بشكل مباشر من روسيا، مما يجعل روسيا شريكةً أيضاً في المساهمة في هذا الهجوم الكيميائي.

وقبل هذه التقارير الثلاثة، حدّدت آلية التحقيق الدولية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي أنشأها قرار مجلس الأمن 2235 المسؤولية عن ستٍّ هجمات، أربع منها شنَّها النظام السوري، وهجومان اثنان نفَّذهما تنظيم داعش.

وأوضح الأستاذ عبد الغني أن هذه هي أعلى جهات التحقيق في العالم، وهي جهات صاحبة اختصاص، وجميعها تقول بشكل واضح، وبناءً على تحقيقات شديدة الدقة، وترقى لأن تكون بمثابة تحقيقات جنائية، تقول إن النظام السوري استخدم مراراً الأسلحة الكيميائية.

وذكر أنه وعلى الرغم من أن هجوم الغوطة الكيميائي هو أضخم هجوم في العصر الحديث، وعلى الرغم من الخط الأمريكي الأحمر، والتهديدات الفرنسية، وجميع التحقيقات السابقة، على الرغم من كل ذلك، فإن التقدم في مسار محاسبة النظام السوري على استخدام سلاح الدمار الشامل الكيميائي يكاد يكون معدوماً. حيث لم يتم اتخاذ تدابير تحت الفصل السابع كما نصت كافة قرارات مجلس الأمن الخاصة بالأسلحة الكيميائية عن سوريا، 2118، 2209، 2235، وفشلت عملية الانتقال السياسي التي كانت سوف تمهد الطريق لمحاسبة النظام السوري عبر محاكم وطنية، لم تنشأ أي محكمة خاصة عن الأسلحة الكيميائية في سوريا.

وقال الأستاذ عبد الغني إن إعادة بعض الدول العربية لعلاقاتها مع النظام السوري المتورط بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، واستخدام سلاح دمار شامل، يبعث الريبة في مصداقية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ويرسل رسالة خاطئة إلى قرابة 1514 مواطناً سورياً بينهم 214 طفلاً قتلوا بالأسلحة الكيميائية، و11080 مصاباً.

واختتم الأستاذ عبد الغني مداخلته بالتأكيد على أنه يجب على المجتمع الدولي التحرك لإنصاف ضحايا الأسلحة الكيميائية في سوريا، ومحاسبة النظام السوري عبر إنشاء محكمة خاصة، وعبر تسريع عملية الانتقال السياسي التي تمهد الطريق أمام مسار العدالة الانتقالية في سوريا.

نعتقد في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ التقارير الصادرة عن فريق التحقيق وتحديد المسؤولية التابع للمنظمة إضافةً إلى تقارير آلية التحقيق المشتركة، مع التقارير التي أثبتت فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن سلاحاً كيميائياً قد تم استخدامه، وبما تحتويه من أدلة صارمة تشكل قاعدة صلبة يمكن الاستناد إليها في محاسبة النظام السوري قضائياً، والأهم من ذلك محاسبته سياسياً عبر عدم القبول بعودته إلى حظيرة المجتمع الدولي، واعتباره نظاماً مارقاً خارجاً عن القانون الدولي، ويجب على كافة دول العالم محاربته وردعه؛ نظراً لاستخدامه أسلحة دمار شامل، ونطالب فريق التحقيق وتحديد المسؤولية أن يحدد الأفراد المتورطين داخل النظام السوري، فهذا يعتبر شكلاً من أشكال المحاسبة والدعم لضحايا النظام السوري من الهجمات الكيميائية.

لمشاهدة الفعالية كاملة يرجى زيارة الرابط.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org